
دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

دول الجوار والساحل .. الفرص والتحديات: السياسة المغربية نموذجاً

د. محمد الهزاط

أستاذ باحث، كلية الحقوق – مكناس – المغرب

مقدمة

إن ما نهدف إليه في هذه الدراسة هو رصد أهم متغيرات بيئة السياسة الخارجية المغربية في امتدادها الإقليمي المباشر – دول الجوار والساحل – على اعتبار أن المغرب طرف معني تاريخياً وجغرافياً واقتصادياً وسياسياً وثقافياً بقضايا المنطقة وبما يجري فيها من تطورات وأحداث، وإبراز طبيعة وأبعاد هذه المتغيرات والكشف عما تحمله من مؤثرات سلبية أو إيجابية على حركة التفاعل الخارجي المغربي. مع التنويه منذ البداية إلى أن حجم ونوع هذه المتغيرات يسير في اتجاه تصاعدي مما يتجاوز قدرة هذه الدراسة على الإحاطة بها كلها إحاطة شاملة، وعليه فضلنا التركيز على متغيرين أساسيين لاعتقادنا بمحوريتهما من بين باقي متغيرات البيئة الإقليمية الأخرى، وكذلك نظراً لأهميتهما القصوى في التأثير – إيجاباً أو سلباً – على مصالح المغرب الإستراتيجية وعلى مكانته الإقليمية والقارية والدولية.

المتغير الأول تعاوني ذو طبيعة اقتصادية محوره التنافس الاقتصادي الدولي الجديد والشديد على مقدرات وإمكانات المنطقة والقارة الإفريقية ككل، وما أوجده من فرص واعدة وحوافز مشجعة من شأنها تدعيم عملية التنمية في المغرب وتعزيز إقلاعه الاقتصادي إذا أحسن استغلالها واستثمارها والتفاعل الإيجابي معها من قبل صناع السياسة الخارجية المغربية، وهو ما يشكل أداة تقوية للدولة. والمتغير الثاني صراعي ذو طبيعة أمنية يتمحور حول المخاطر الأمنية المحدقة بدول المنطقة وما تفرضه من تهديدات وجودية وتحديات خطيرة على أمنها الإقليمي، ومنها الأمن القومي المغربي، وهو ما يشكل أداة تآكل لقوة الدولة وسيادتها.

أولاً- التنافس الاقتصادي للقوى الدولية الكبرى على دول القارة الأفريقية .. وفرص المملكة المغربية في الاستفادة منه

ظلت القارة الإفريقية ولا سيما منطقة الساحل والصحراء طيلة فترة الحرب الباردة تحتل مراتب متدنية في أجندة واهتمامات القوى الاقتصادية العظمى، كما ظلت إحدى ساحات تصريف تناقضاتها الإيديولوجية وخلافاتها السياسية، وشكلت الحروب بالوكالة أو بالنيابة أحد أبرز مظاهرها وذلك خدمة لمصالح هذه القوى الإستراتيجية وعلى حساب دول القارة وشعوبها التي دفعت ثمنها غاليا سواء على مستوى أمنها واستقرارها أو على مستوى نموها ونهضتها، فحسب تقارير العديد من المنظمات الدولية حول التنمية البشرية ظلت هذه القارة تحتل المراتب المتأخرة، حيث تدنت معدلات النمو في دولها، وارتفعت ديونها الخارجية، وتدهورت الأوضاع المعيشية لمجتمعاتها إلى درجة غير مسبوقة، وجاءت ظاهرة العولمة لتزيد من تعميق هذه الأوضاع، حتى كادت أن تتحول إلى أحد ثوابت البيئة الاقتصادية العالمية، وتحول معها القارة إلى عنوان للأزمة والفشل في كافة نواحي الحياة.

ولقد كان ينبغي انتظار نهاية الحرب الباردة حتى يبدأ هذا المشهد في التغير، حيث بدأ الإدراك الغربي بأهمية القارة الإفريقية في التطور، وذلك بسبب الثروات الطبيعية الهائلة التي تمتلكها كالنفط والغاز وغيرها من المواد الأولية الحيوية فضلاً عن فرص الاستثمار الواعدة التي توفرها لا سيما في مجال البنية التحتية وكذا أسواقها الكبيرة الضرورية لتصريف المنتجات العالمية، وهو ما فرض على الدول الكبرى إعادة توجيه سياساتها الخارجية في اتجاه تعميق وتشبيك علاقاتها الاقتصادية مع دول القارة ومنها دول الجوار المغربي، كخيار إستراتيجي في تفاعلاتها الدولية، وذلك بهدف النهوض بأوضاعها المتردية التي زاد من تعميقها الأزمة الاقتصادية العالمية التي يصنفها الخبراء الاقتصاديون بأنها الأخطر منذ أزمة الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي،[1] وهو المسعى الذي أدركت القوى الكبرى بأنه لن يتحقق إلا بتوفير

---

[1] راجع ملف: الأزمة المالية العالمية: مجموعة من الباحثين، في بحوث اقتصادية غربية، العددان 55 و 56، صيف خريف 2011، ص8 وما يليها.

بيئة آمنة ومستقرة في هذه المنطقة والقارة ككل، ومن خلال توجيه الاستثمارات الخارجية المباشرة إليها، وخلق معدلات نمو مرتفعة بدولها، تنعكس بدورها على خلق طلب فعال على مستوى الاقتصاد العالمي ككل، وهو ما يذكرنا بالسياسة الاقتصادية التي تبنتها الولايات المتحدة عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية وذلك في إطار ما عرف بمشروع مارشال.

وبالفعل بدأت الولايات المتحدة الأمريكية، بفعل المتغيرات الدولية الجديدة المشار إليها بإعادة رسم خطوط تفاعلاتها الخارجية مع دول القارة،[2] وذلك بهدف تحقيق مجموعة من المصالح الاقتصادية والإستراتيجية، وهو الهدف الذي رصدت الولايات المتحدة لبلوغه مجموعة من الآليات والإجراءات، وهي:[3]

1- تشجيع دول القارة ومنها دول منطقة الجوار المغربي على انتهاج سياسات اقتصادية ليبرالية.

2- دعم سياسة المساعدات الأمريكية اتجاه المنطقة وذلك من أجل دعم جهود الإصلاح الاقتصادي والسياسي فيها.

3- إقرار قانون التجارة المسمى "قانون النمو والفرص في أفريقيا" الذي يعتمد مبدأ الشراكة ويهدف إلى التخفيف من الحواجز الجمركية أمام صادرات دول القارة.

4- العمل على منع وحل النزاعات في دول القارة لخلق بيئة آمنة ومستقرة تخدم المصالح الحيوية الأمريكية.

5- تعزيز علاقات التعاون الأمني-العسكري مع دول المنطقة والقارة ككل سواء منه الثنائي: قواعد عسكرية أمريكية، في جيبوتي مثلاً – أو المتعددة الأطراف – قيادة الأفريكوم – والتي حددت أهدافها في: حماية مصادر الطاقة، مكافحة الإرهاب،

---

[2] حمدي عبد الرحمن: السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا من العزلة إلى الشراكة، السياسة الدولية، العدد 144 أبريل 2001، ص193 وما يليها.

[3] انظر لحسن الحسناوي: التنافس الدولي على أفريقيا الأهداف والوسائل، المجلة المغربية للعلوم السياسية، عدد 29، شتاء2011، ص108-109.

حماية طرق الملاحة البحرية من عمليات القرصنة، وأخيراً احتواء المد الصيني المتصاعد في دول المنطقة والقارة عموما.[4]

ولقد كان من نتيجة هذا التمركز الأمريكي الجديد والقوي في خريطة المنافسة الدولية على احتياطات القارة وإمكاناتها أن ارتفع إجمالي التبادل التجاري الكلي بين الولايات المتحدة وهذه الدول، حيث بلغ إجمالي قيمة الصادرات الأمريكية نحو القارة في عام 2008 نحو 17 مليار دولار، كما بلغ إجمالي قيمة الواردات 86 مليار دولار، وبلغت حصة دول الجوار المغربي منها حوالي 28%. كما خفضت الولايات المتحدة الحواجز الجمركية عن صادرات 48 دولة أفريقية، وفتح أسواق القارة في المقابل، للاستثمارات الأمريكية، لا سيما في مجال البنية التحتية والنفط الذي سيبلغ حجم الاستيراد الأمريكي منه بحلول عام 2015 حوالي 25% من إجمالي وارداتها النفطية.[5] كما تضاعفت المساعدات الأمريكية لدول القارة حيث بلغت المساعدات الإنسانية منها والاقتصادية، حوالي 5 مليارات دولار مع تسجيل تغير في طبيعتها، فبعد أن كانت في السابق توجه لتمويل النشاطات المناهضة للشيوعية، أصبحت في الوقت الحاضر تهدف إلى تقليص تدخل الدول الأفريقية في الاقتصاد، وما يرافقه من إصلاحات إدارية واقتصادية وسياسية.

وبدورها عملت أوروبا التي تربطها بالقارة الأفريقية ولا سيما منطقة شمال أفريقيا والساحل والصحراء روابط تاريخية عميقة وقديمة تعود إلى الحقبة الاستعمارية، عملت على تدعيم وتعزيز هذه العلاقات لا سيما في ظل المنافسة الأمريكية والصينية واليابانية الشديدة لمصالحها فيها، معتمدة في ذلك على عدد من الأطر الثنائية والمتعددة الأطراف بشقيها التقليدي: مثل مؤتمر رابطة الكومنولث

---

[4] انظر خيري عبد الرزاق جاسم "قيادة عسكرية أمريكية جديدة لإفريقيا: فرصة أمريكية ومحنة إفريقية"، المجلة العربية للعلوم السياسة، العدد 21، شتاء 2009، ص92 وما يليها. وانظر أيضاً، عبد المنعم طلعت: القيادة الأمريكية في أفريقيا: الأبعاد والتداعيات، السياسة الدولية، عدد 179، يناير 2010، ص94 وما يليها.

[5] انظر خالد حنفي علي: "النفط الأفريقي: بؤرة جديدة للتنافس الدولي"، السياسة الدولية، العدد 164، أبريل 2006، ص86 وما يليها.

ومؤتمر القمة الفرنسية الأفريقية، واتفاقية لومي واتفاقيتي ياوندي 1963- 1973، أو الحديثة كاتفاقية كوتوني لسنة 2000، واتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية مع بلدان شمال أفريقيا، فضلاً عن استحداث إطار جديد لتنظيم وتعزيز العلاقات الأوروبية - الأفريقية والمتمثل في الشراكة الإستراتيجية الأفريقية-الأوروبية حيث عقدت لهذا الغرض قمتان شهيرتان هما قمة القاهرة لسنة 2000 وقمة لشبونة لسنة 2007، الهدف منهما إضفاء بُعد إستراتيجي على الشراكة الجديدة بين أوروبا وأفريقيا، وذلك استجابة للتحديات التي فرضها النظام العالمي الجديد، على المستوى الدولي، والمتمثلة أساساً في خلق بيئة جديدة يطغى عليها التنافس الاقتصادي الدولي، وخصوصاً أفريقيا.(6)

وبالفعل تم الاتفاق بموجب هذه الشراكة الجديدة على الرفع من قيمة وحجم المساعدات الإنمائية الرسمية من الجانب الأوروبي من أجل تخفيف أعباء المديونية وتوفير الموارد الإضافية لإستراتيجية الحد من الفقر، وتعزيز وسائل الوصول إلى الأسواق الأوروبية على أساس الإعفاء من الضرائب والحصص، والمساعدة في التغلب على تحديات العولمة وتحقيق التنمية المستدامة بتعزيز القدرات التكنولوجية والتعليمية، فضلاً عن تشجيع الاستثمارات الأوروبية المباشرة في القارة، وذلك من خلال توفير الرساميل الضرورية لإنعاش وتطوير البنى التحتية اللازمة لأي نمو اقتصادي في دولها. كما تم الاتفاق في المقابل على ضمان مصالح أوروبا في هذه الشراكة المتعددة، سواء على المستوى الاقتصادي أو على المستوى الإستراتيجي. فعلى المستوى الاقتصادي تتمثل المصالح الأوروبية في ضمان تدفق المواد الخام من الدول الأفريقية، وبشكل خاص النفط، حيث توفر لها منطقة شمال أفريقيا بمفردها ما يزيد عن 30% من احتياجاتها النفطية. كما أن أوروبا ترغب في ضمان أسواق الدول الأفريقية لتصريف منتجاتها. أما على المستوى الإستراتيجي فإن الدول الأوروبية تروم من هذه الشراكة المحافظة على معاقلها التقليدية في أفريقيا، خاصة فرنسا.(7)

---

(6) محمد أبو العينين: العلاقات الأوربية – الأفريقية، بعد انتهاء الحرب الباردة، السياسة الدولية، العدد 140، أبريل 2000، ص14 وما يليها.

(7) لحسن الحسناوي، مرجع سابق، ص117.

ومن جهتها حافظت الصين على رصيد ضخم ومتميز من الروابط ومظاهر التعاون مع دول المنطقة والقارة الأفريقية عموماً، وخضع هذا الرصيد لعاملين هما: الأول قديم سياسي أيديولوجي ارتبط بتشجيع الصين لحركة التحرر الأفريقي ضد الاستعمار الأوروبي. والثاني حديث اقتصادي براغماتي قوامه دعم التنمية في دول القارة خدمة لمصالحها الإستراتيجية فيها.

هذا وتعد زيارة الرئيس الصيني السابق جيانزمين للقارة الأفريقية سنة 1996 إيذاناً باكتساب العلاقة بين الطرفين حيويتها وأهميتها، حيث طرح خطة لإقامة علاقات صداقة صينية – أفريقية مستقرة وأكثر تعاوناً في القرن الحادي والعشرين تقوم على المقترحات التالية هي: إقامة علاقة صداقة متينة، وتحقيق المساواة بين الطرفين في التجارة البينية، ووحدة التعاون والتنمية المشتركة، والنظرة الواحدة للمستقبل، وقد أصبحت هذه المقترحات بمثابة الركائز الأساسية للسياسة الصينية تجاه أفريقيا.(8)

فالصين التي تبنت في السنين الأخيرة إستراتيجية التغلغل المكثف في مختلف دوائر القارة الأفريقية، والتي تنظر إلى أفريقيا على أنها سوقاً استهلاكية ضخمة لتسويق منتجاتها، ومصدراً مهماً للحصول على المواد الأولية الضرورية لدعم نهضتها الصناعية، عملت على الرفع من حجم مبادلاتها التجارية مع دول القارة لتصل إلى حدود 55 مليار دولار أكثر من 30% منها مع دول شمال أفريقيا والساحل والصحراء وهو ما جعلها تحتل المرتبة الثالثة من بين أكبر شركاء أفريقيا. كما عملت على فتح سوقها الضخمة التي تتجاوز مليار نسمة أمام المنتجات الأفريقية، وذلك من خلال اعتماد خطة الإعفاءات من الرسوم الجمركية الذي شمل ما يزيد عن 190 منتج أفريقي، كما ألغت ديون أكثر من 30 دولة أفريقية، وارتفع حجم استثماراتها الخارجية لتصل إلى 12 مليار دولار شملت كافة القطاعات. كما تحتل المرتبة الرابعة في مجال تقديم المساعدات لدول القارة حيث بلغت سنة 2007 حوالي 8 مليارات دولار وهي

(8) رضا محمد هلال: العلاقات الصينية بالدول النامية: المنطلقات والأبعاد، السياسة الدولية، العدد 173، يوليو 2008.

مساعدات تمتاز بعدم المشروطية بخلاف المساعدات الأمريكية والأوروبية المصحوبة دائماً باشتراط القيام بإصلاحات سياسية واقتصادية.

كما عملت الصين على إبرام عقود إقراض مع العديد من الدول الأفريقية بإجمالي 94 مليار دولار لتنفيذ مشاريع في عدة مجالات. هذا فضلاً عن استيرادها لما يزيد عن 30% من احتياجاتها من الطاقة - النفط والغاز - من دول القارة وتوفر منها دول شمال أفريقيا لوحدها حوالي النصف.[9] ويعتبر منتدى بكين للتعاون الصيني - الأفريقي ومجلس الأعمال الصيني - الإفريقي من أبرز أطر تعميق وتعزيز التغلغل الصيني في القارة، وهي الأطر التي تهدف إلى العمل على تعزيز التشاور الثنائي، وتعميق التفاهم، وزيادة التوافق، وتمتين أواصر الصداقة، وتشجيع التعاون المشترك، ومجابهة التغيرات في البيئة الدولية، وتلبية احتياجات العولمة الاقتصادية، والسعي نحو توطين التنمية المشتركة من خلال التفاوض والتعاون.[10]

هذا، ويعد الافتقار إلى مصادر الطاقة الحيوية لدعم القوة الصناعية الوطنية والحفاظ على تفوقها عاملاً محدداً يفسر إلى حد كبير أسباب الاهتمام المتزايد لليابان بالقارة الأفريقية، والسعي الحثيث للحصول على موطئ قدم لها فيها، في ظل اشتداد المنافسة بين القوى الاقتصادية العظمى على هذه الموارد الحيوية والرغبة في السيطرة عليها، لا سيما من طرف الولايات المتحدة بغرض تحجيم نفوذ القوى الأخرى، ولاسيما النفوذ الياباني والصيني المتصاعد في القارة.

وعلى هذا الأساس، تنظر اليابان الراغبة في الحفاظ على موقعها المتقدم في منظومة القوى الاقتصادية العالمية إلى أفريقيا كمصدر حيوي للحصول على موارد الطاقة، فضلاً عن كونها توفر فرصاً ضخمة لتصريف منتجاتها لا سيما الصناعية، كما تشكل احتياجاتها العديدة والمتنوعة عامل جذب لاستثماراتها الخارجية.[11]

---

[9] انظر طارق عادل الشيخ: الصين وأفريقيا والتطلع إلى القرن 21، السياسة الدولية، العدد 138، أكتوبر 1999. والصين وتجديد سياساتها الأفريقية، السياسة الدولية، العدد 156، أبريل 2004.

[10] رضا محمد هلال، مرجع سابق، ص134.

[11] انظر، التقرير الإستراتيجي الإفريقي، 2001-2002، ص343.

وعليه فإن اليابان تعتمد في إطار تحقيقها لمصالحها الإستراتيجية في المنطقة والحفاظ عليها وتدعيمها على مجموعة من الآليات، أهمها تقديم المساعدات التنموية للدول الأفريقية التي ارتفعت لتصل حالياً إلى 16 مليار دولار بعدما كانت لا تتجاوز 9 ملايين دولار في سنة 1970، ودعم الاستثمارات الخارجية فيها التي بلغت إلى حدود عام 2001 ما قيمته 5 مليارات دولار، كما عملت على تشجيع التبادل التجاري معها ليصل إلى 10 مليارات دولار هذا فضلاً عن إلغائها لديونها على أكثر الدول الأفريقية فقراً، ومساهمتها الفعالة في صندوق الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام في القارة. كما يبقى منظورها لتحقيق الآمن الإنساني الذي يعطي الأولية للمقاربة التنموية الاقتصادية والاجتماعية على حساب المقاربة الأمنية والسياسية التي تتبناها الدول الغربية من أهم عوامل الجذب في سياستها الخارجية.[12]

هذا وتعد مؤتمرات طوكيو: 1993، 1998، 2008، لتنمية أفريقيا محطات أساسية وحاسمة لتكريس الحضور الياباني في القارة والدفع بالعلاقات الاقتصادية معها إلى أبعد الحدود، وذلك بالشكل الذي يبقي مقدرات القارة وإمكاناتها وأسواقها مشرعة على مصراعيها أمام النفوذ الياباني.

إن الهدف من تقديم هذه المعطيات في خطوطها العامة هو إبراز حقيقة مفادها أن هناك متغيرات جديدة على الساحة الأفريقية، عنوانها الرئيسي والأبرز هو اشتداد التنافس الدولي على ثروات القارة بين متنافسين كبار وأقوياء ينسجون خيوط تفاعلاتهم الدولية على أساس عامل المصلحة "ماذا تريد" وليس على أساس عامل الهوية "من أنت"،[13] كما كان عليه الأمر في فترة الحرب الباردة. وإذا كانت هذه المتغيرات الجديدة تحمل في طياتها مخاطر عديدة وتحديات كبرى، خاصة على الأطراف الأضعف والأصغر، بحيث سينجح في التعامل معها، وستستفيد منها الدول والشعوب

(12) المرجع السابق نفسه.

(13) إيمان أحمد رجب: الهوية أم المصلحة ما الذي يتحكم في علاقات الدول الخارجية ؟: ملحق تحولات إستراتيجية على خريطة السياسة الدولية، السياسة الدولية، لعدد 186، أكتوبر 2001، ص5 وما يليها.

الفاعلة، وتدفع ثمنها وتتحمل تبعاتها الدول الضعيفة والشعوب التابعة، إلا أنها تنطوي في المقابل على فرص واعدة وفوائد متنوعة، يمكن الاستفادة منها لتعظيم قدرات دول القارة، ومنها المغرب. ومن ثم فإن إمكانية أن يستفيد المغرب من هذه المتغيرات وينجح في استثمارها لتدعيم مكانته الإقليمية والقارية هو أمر متاح لكن شريطة بلورة رؤى وأفكار جديدة، وانتهاج سياسة خارجية حديثة وفعالة تأخذ بعين الاعتبار المعطيات الآتية:

1- أن نقطة البدء السليمة في التعاطي الإيجابي والفعال مع المتغيرات الجديدة هي أن ندرك ونقر بأن واقعا إقليميا وقاريا جديدا قد تشكل ، وأن هناك موازين قوى جديدة أفريقية – أفريقية قد ظهرت على الخريطة السياسية للمنطقة والقارة ككل بما يفرض على صناع السياسة الخارجية المغربية التقدير الموضوعي لمحتوى وأهداف الأدوار المنافسة للدور المغربي، والإستراتيجيات التي تعتمدها هذه الأطراف للقيام بهذا الأدوار، والتعرف على المخاطر التي تهددها على المستوى المغربي، وكذلك التعرف على ما قد ينتج عن هذه الأدوار المنافسة من فرص يمكن الاستفادة منها مغربيا، وإيجاد سبل التعامل معها من إطار تحقيق المصالح المشتركة والمتبادلة.

2- الوعي بأن مقولات مثل القيادة والزعامة والسبق والتقدم والاستثناء المغربي في نطاق الدائرة الإقليمية هي مقولات تاريخية أكثر من كونها تعبر عن الحقيقة. فوفقاً لكل المؤشرات التنموية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية والثقافية، فإن هناك دولا من الجوار المغربي تتقدم على المغرب، بل وتتفوق عليه في العديد من المجالات الحيوية، الأمر الذي أدى إلى اتساع الهوة بينها وبين المغرب.

3- إبراز حقيقة مفادها أن للمغرب مصالح حيوية ليس في دائرة الجوار فقط بل في القارة ككل لا يقبل المساس بها، وإقناع الدول الأخرى، خاصة الدول ذات الطموحات، بضرورة مراعاة هذه المصالح وأخذها في الاعتبار عند وضع وتنفيذ سياساتها في المنطقة، وهو ما يستلزم الإعلان الرسمي وبوضوح عن الحدود

الجغرافية للمجال الحيوي للمغرب، فإذا كانت حركة التفاعل الإيجابي والنشط للمغرب في محيطه الإقليمي المباشر توحي بالحدود الجغرافية لمجاله الحيوي، فإن الموقف أو الوضع تجاه ما يجري من أحداث وراء هذه المنطقة يبقى غامضاً.

4- تحديد المجالات التي يتمتع فيها المغرب بمزايا نسبية وتنافسية على مستوى الإقليم، والتركيز عليها في نطاق التخطيط لحركة السياسة الخارجية المغربية في هذه الدائرة، وكذا تحديد المجالات التي تتمتع فيها كل دولة من دول الجوار بمزايا تنافسية ونسبية والبحث في الوسائل التي يمكن من خلالها الاستفادة منها استفادة مشتركة ومتبادلة.

5- التركيز على البعد الإقليمي في مشاريع التنمية، وذلك من خلال المبادرة بطرح مشاريع يمكن تنفيذها بالتعاون مع بعض دول المنطقة من أجل بناء شبكة من المصالح المشتركة، فالتوجه الحالي للدول المانحة ومؤسسات التمويل الدولية يسير نحو تطبيقات التنمية الإقليمية المتكاملة، أي اتجاه المشروعات متعددة الأغراض التي تخدم أغراض أكثر من دولة واحدة، وتنجح في تجاوز تعقيدات السياسة وقضاياها الخلافية. فمشروعات التنمية المتكاملة التي تدور في إطار إقليمي فضلاً عن كونها تتجاوز تعقيدات السياسة ومواضيعها الخلافية، تبقى المدخل الأكثر قبولاً للحصول على التمويل الدولي حالياً، والذي أخذ يعزف عن تمويل المشروعات الفردية إلا في أطر محدودة غير ذات تأثير كبير على عملية التنمية.

6- ينبغي على الدبلوماسية المغربية كذلك أن تركز اهتمامها وأنشطتها على الدول القائدة للتنظيمات الإقليمية الأخرى في القارة، فمثلاً بالنسبة لمنطقة الغرب الأفريقي التي تقوم فيها منظمة "الإيكواس"، فإن المغرب مدعو لإيلاء اهتمام أكبر لدولة نيجيريا، وفي منطقة الشرق الأفريقي حيث يوجد تجمع "الكوميسا" تكون كينيا هي الدولة الأولى التي ينبغي أن يتعاون معها المغرب، وبالنسبة لجنوب أفريقيا حيث توجد منظمة "السادك" فإن دولة جنوب أفريقيا ينبغي أن تكون محور تركيز الدبلوماسية المغربية. فهذه الطريقة تمكن من نسج وتشبيك علاقات التعاون

مع الدول القائدة لهذه التنظيمات الإقليمية ويمكن من خلالها حماية المصالح الحيوية للمغرب والدفاع عنها على امتداد القارة.

7- إن إدارة العلاقات الخارجية للدول في ظل التشابك الشديد الذي يميز عالمنا المعاصر، ولتعدد المصادر والمراكز المؤثرة في مصالح الدول والمجتمعات، لم تعد مقتصرة على مؤسسات الدولة الرسمية، أو محصورة في أفراد بعينهم بحكم مناصبهم، بل باتت موزعة بين أكثر من جهة رسمية ومجتمعية في آن واحد. وهذا يفرض إعطاء دور أكبر للمجتمع المدني كأداة إضافية وجديدة من أدوات السياسة الخارجية في التعاون والتواصل مع دول الجوار وتوظيف القوى المجتمعية كجزء من القوة الناعمة في تفاعلات المغرب الدولية.[14] فالعولمة فرضت أهمية تجاوز الأنماط التقليدية كمحدد أساسي للتفاعل بين الدول، حيث أصبح التفاعل بين الشعوب وإدخالها في معادلات التنمية والحكم سمة أساسية من سمات العولمة. وعليه فالمغرب مطالب بتوظيف هذه الآلية، أو هذا المدخل لتعظيم إمكانيات وقدرات السياسة الخارجية تجاه قضايا الدبلوماسية والتنمية في المنطقة والقارة عموماً.

8- أخيراً وليس آخراً، ضرورة تعزيز مسلسل الإصلاحات السياسية والإسراع بالانتقال بالمشهد السياسي المغربي من وضعية الديمقراطيات غير المؤكدة التي تبقي المغرب ضمن ما يعرف في الأدبيات السياسية بالمنطقة الرمادية والوصول به إلى مصاف الديمقراطيات الحقة، وذلك لما لهذه العملية من دور كبير في جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية الضرورية للإقلاع الاقتصادي المتدفقة على المنطقة، والتي تفضل توجيه رأسمالها ليس فقط نحو البيئات الآمنة بل خصوصا نحو بلدان الحكم الصالح والرشادة السياسية.

---

[14] جوزيف ناي: القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة محمد توفيق البجيريني، الرياض، مكتبة العبيكان، 2004. وأنظر أيضاً: القوة – كيف يمكن فهم تحولات القوة في السياسة الدولية. ملحق: اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، السياسة الدولية، العدد 188، أبريل 2012.

وعلى هذا الأساس، يبدو أن عصر أفريقيا الذي تحدث عنه الكثيرون قد بدأ مع مطلع القرن الحالي، فالقارة التي عانت في النصف الأول من القرن الماضي من الاستعمار الأوروبي، وفي نصفه الثاني من تهميش سياسي واستغلال اقتصادي واستقطاب أيديولوجي حاد، تشهد حالياً اهتماماً متزايداً وغير مسبوق وتنافساً شديداً من طرف قوى عظمى قاسمها المشترك في هذه اللحظة التاريخية هو المطامح والمطامع ذات الطابع الاقتصادي، وذلك بغرض الحصول على حصة مضمونة مما تزخر به القارة من مقدرات وإمكانات في العديد من المجالات: تجارة، استثمارات، أسواق، ومواد خام، ومواد طبيعية، وعقول مؤهلة، وغيرها.

وإذا كان هذا التنافس الدولي يندرج في اعتقادنا ضمن المتغيرات الإيجابية التي تشهدها القارة والتي ستوفر لدولها بما فيها المغرب فرصاً جديدة وواعدة للإقلاع الاقتصادي ودعم عملية التنمية فيها، إذا أحسن استغلالها واستثمارها، إلا أن هناك متغيرات أخرى سلبية، هذه المرة، ذات طابع أمني بالأساس، فقد فاجأت دول المنطقة في السنين الأخيرة، وفرضت على أمنها الإقليمي ومعه الأمن القومي المغربي تحديات خطيرة وتهديدات وجودية. فما هي مصادر هذه الأخطار؟ وما هي حدود وأبعاد تأثيراتها على أمن وكيانات دول المنطقة؟ وهل المغرب في منأى عن هذه التهديدات والأخطار؟ أم أنه يوجد هو الآخر في دائرة الاستهداف بها؟. هذا ما سنجيب عنه في المحور الثاني من هذه الدراسة.

ثانياً- السياسة الخارجية المغربية والتحديات الأمنية التي تواجهها

إن من شروط ومستلزمات تحقيق المصالح والأهداف الخارجية للدولة والمحافظة عليها، المتفق عليها بين منظري العلاقات الدولية يبقى عنصر أو عامل البيئة الخارجية الآمنة والمستقرة أهمها على الإطلاق، بحيث إن أي تهديد لهذه البيئة التي تبقى بطبيعتها معقدة وغير يقينية،[15] سيربك حسابات صناع السياسة الخارجية، ويقلل

---

[15] راجع، عالم من عدم اليقين كيف تتعامل الدول مع تحولات إستراتيجية شديدة التعقيد، في ملحق: اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، السياسة الدولية، العدد 185، يوليو 2011.

بالتالي من فرص النجاح وإمكانات القدرة على تأمين هذه المصالح والأهداف والدفاع عنها. ومن الواضح أن دول المنطقة ومنها المغرب باتت تواجهه في السنوات الأخيرة بفعل تصاعد وتعدد عوامل ومصادر التهديد والمخاطر الأمنية فيها، والتي يبقى خطر الإرهاب، وخطر الحروب الأهلية إضافة إلى خطر التقسيم أو التفكيك أهمها وأخطرها، وذلك لما تفرضه هذه الأخطار من تحديات تصل إلى حد تهديد الدولة في أمنها وسيادتها ووجودها.

خطر الإرهاب:

لقد ساد اعتقاد لدى العديد من الباحثين أن الثورات العربية قد كتبت بداية نهاية فكر وأيديولوجية القاعدة الجهادية وأنشطتها العسكرية، وأن هذا التنظيم في طريقه إلى الزوال والاختفاء، وأنه لم يعد يحقق ذلك التأثير والجذب جراء التورط الأمريكي في أفغانستان والعراق، لأن الثورات السلمية العربية استطاعت أن تحقق في وقت وجيز ما عجزت عن بلوغه المنظمات الإرهابية على مدى ثلاثين سنة، من تغيير لبعض الأنظمة الاستبدادية. وساعد على انتشار هذا الاعتقاد الضربات الأمنية الوقائية الناجحة التي وجهت لتنظيم القاعدة في إطار الحرب الأمريكية على الإرهاب، والتي أدت إلى مقتل أو اعتقال العديد من قادتها، وكذا المراجعات التي قامت بها العديد من التيارات الجهادية لمنطلقاتها الفكرية، هذا بالإضافة إلى إعلان العديد من الحركات الإسلامية المشاركة في الثورات العربية، وتحديدا جماعة الإخوان المسلمين المصرية وحركة النهضة التونسية تمسكها بإقامة أنظمة مدنية ديمقراطية، وهي بالضرورة، أنظمة تختلف جذرياً عما تطرحه أيديولوجيا القاعدة.[16]

لكن تطورات الأحداث أظهرت مجانبة هذه التخمينات للصواب، حيث لوحظ انبعاث لنشاط "تنظيم القاعدة" والفروع المرتبطة بها وامتداده جغرافيا ليشمل العديد من مناطق العالم، لا سيما شمال أفريقيا ودول الساحل والصحراء، بل ومن المحتمل جداً

---

(16) محمد أبو رمان: أيديولوجيا القاعدة .. ومحاولة التكيف مع الثورات العربية، السياسة الدولية، العدد 211، يوليو ص 28 وما يليها.

أن يُفعّل هذا النشاط أكثر في حالة تسوية الأزمة السورية وظهور خطر وتهديد ما يمكن تسميته بــ "العائدون من سوريا"، لا سيما في ظل ورود تقارير استخباراتية وإعلامية تتحدث عن تلقي تنظيم "جبهة النصرة" في سوريا تعليمات من""تنظيم القاعدة" بنقل نشاطاتها العسكرية بعد نهاية الأزمة إلى شمال أفريقيا وتحديداً إلى الجزائر. هذه الأخيرة التي ينشط فيها منذ مدة ما يسمى "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" الذي يعد من أقوى وأخطر فروع القاعدة إلى جانب "تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين" و "تنظيم داعش" اللذين ينشطان في العراق و "تنظيم القاعدة" في اليمن.

غير أن "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" هذا الذي يمتد بنفوذه إلى موريتانيا، وتونس، والنيجر، ومالي، وجنوب الصحراء، ليس الوحيد الذي ينشط في المنطقة، بل توجد إلى جانبه تنظيمات أخرى عديدة لا تقل خطورة عنه مثل "تنظيم أنصار الجهاد في جزيرة سيناء" في مصر، و "حركة أنصار الدين" في مالي التي تقود حالياً القتال ضد الحكومة المالية والقوات الفرنسية المدعومة من طرف بريطانيا والولايات المتحدة. وهي حركات لها ارتباطات مع تنظيمات أخرى مثل "حركة الشباب المجاهدين" في الصومال، و "تنظيم بوكو حرام" والتي تنشط في نيجيريا، وغيرها من التنظيمات المسلحة الأقل قوة وشهرة، فضلاً عن العديد مما يعرف بالخلايا النائمة التابعة لتنظيم القاعدة التي تقدر العديد من الدوائر الأمنية بأن عددها يتجاوز 25 خلية تمتد جغرافيا إلى القارات الأربعة.(17)

هذا ويفسر العديد من الباحثين في شؤون الجماعات الجهادية المتطرفة التي فرضت تحديات أمنية خطيرة على دول المنطقة وعلى النفوذ الغربي فيها، المنحى التصاعدي للعمليات العسكرية العنيفة التي تقوم بها هذه الجماعات بالعوامل التالية:(18)

---

(17) علي بكر: نماذج القاعدة: التطبيقات الراهنة لحالة القاعدة في العالم. السياسة الدولية، العدد 188، أبريل 2012، ص150-151.

(18) خالد حنفي: الجوار القلق: تأثيرات الثورة في علاقات ليبيا الإقليمية، السياسة الدولية، العدد 188، أبريل 2012 ، ص118-119. وأنظر أيضاً، محمد أبو رمان، مرجع سابق، ص33.

الأول: فشل الحرب الأمريكية على الإرهاب في إضعاف تنظيم القاعدة وحصار المجموعات المتشددة المرتبطة بها، بل تمكنت هذه الجماعات من التجذر أيديولوجياً وتنظيمياً، وتمكنت من التحول من جماعة محدودة إلى جماعات عابرة للحدود، استطاعت تطوير أدواتها وقدراتها على التكيف مع أعقد الظروف الأمنية والعسكرية، وأن تبني لنفسها إستراتيجية أمنية في المنطقة، وأن تمتد لمناطق أخرى، لا سيما تلك المعروفة في الأدبيات الأمنية "بالمناطق السائبة" التي تعجز السلطات الحاكمة فيها عن بسط نفوذها على كافة المناطق، وتعرف معدلات مرتفعة من الفقر وانسداد الأفق السياسي.

الثاني: انتشار تجارة السلاح وتدفق الأسلحة والمقاتلين عبر الحدود المشتركة لدول المنطقة، وذلك بعد سقوط نظام معمر القذافي في ليبيا. فقد ألقت السلطات المصرية القبض أكثر من مرة على أسلحة خفيفة ومتوسطة مهربة عبر الحدود من ليبيا إلى صحراء سيناء، كما أن الجزائر والنيجر تمتلك حدوداً مع ليبيا تصل إلى أكثر من ألف كلم، ولا تستطيع السلطات القائمة في ليبيا مراقبتها أمنياً. كما أن تجارة السلاح امتدت إلى منطقة الساحل والصحراء، خاصة مالي حيث إن تنظيم القاعدة يسيطر على مناطق صحراوية بين مالي والنيجر وموريتانيا والجزائر، بالإضافة إلى "حركة العدل والمساواة" السودانية التي تم تداول تقارير حول حصولها على سلاح كثير من ليبيا عبر الحدود الجنوبية، علاوة على الحركات المناوئة لأنظمة النيجر وتشاد. كما أن هنالك تقارير أممية تشير إلى وصول أسلحة ليبية إلى جماعة "بوكو حرام" المتشددة في نيجيريا، وهو ما بات يشكل شوكة في ظهر دول المنطقة ويغذي ظاهرة الانفلات الأمني فيها.

الثالث: تراجع القبضة الأمنية التي كانت تعتمدها العديد من دول المنطقة في التعامل مع الحركات المتطرفة، وذلك بسبب الثورات الشعبية التي حدثت في بعضها - مصر، تونس، ليبيا واليمن - أو بسبب انشغال بعضها الآخر بتداعيات هذه الثورات على أوضاعها الداخلية - الجزائر مثلاً - هذا فضلا عن استفادة الحركات المتطرفة

ذاتها من هذه الثورات ومباركتها لها على أساس أنها جزء مكمل للحرب التي تخوضها ضد الغرب وضد الأنظمة الاستبدادية في المنطقة، والنجاح في التكيف الأيديولوجي مع ما تطرحه هذه الثورات من شعارات، والاستثمار التكتيكي للأجواء السياسية المنبثقة عنها ومن الحراك السياسي الداخلي المطالب بالديمقراطية، بل والالتفاف على ما بينها وبين هذه الثورات الديمقراطية الجديدة من اختلافات جلية حول قضايا عدة مثل طرق التغيير، الهدف من الثورات، النظام السياسي المطروح كبديل، العلاقة بين الدين والدولة، الموقف من الغرب والأنظمة القائمة في المنطقة. لكن مع الاحتفاظ بالبنية الصلبة لمنظومتها الفكرية وخطابها الإيديولوجي.

إن التحديات والتهديدات الأمنية التي يطرحها الإرهاب على أمن دول المنطقة في تزايد مستمر، وهو ما يفرض عليها ضرورة التنسيق الأمني المتبادل خاصة مع وجود مصلحة لكل الأطراف في تخفيض حدة هذه التهديدات. لكن مع ذلك لا ينبغي الاقتصار على المقاربة الأمنية للحد من نفوذ هذه الجماعات أو القضاء عليها، حيث ثبت فشل الحلول الأمنية – العسكرية التي تبناها الغرب بهذا الخصوص، بل زادت من تعميق الأزمة ومن تطرف الجماعات المتطرفة وتعاطف الناس معها، لا سيما مع تزايد عدد الضحايا من المدنيين بسبب التدخلات العسكرية الغربية. وعليه يجب البدء بفتح حوار مع هذه الجماعات، وبالتوازي العمل على إعادة الاستقرار من خلال التنمية التي توفر فرص العمل لشباب هذه لمنطقة مع استحداث قنوات للتعبير أمام هذا الشباب، حتى لا يكون فريسة للتجنيد داخل الجماعات المتطرفة. كما ينبغي على الجماعات المسلحة قبول التفاوض والحوار مع حكومات دول المنطقة لتجنيب مواطنيها التهديدات الأمنية والإنسانية، وبالتالي تجنيب دول المنطقة مخاطر الحروب والتدخل الخارجي.

خطر الحروب الأهلية في دول الجوار

يطرح هذا التهديد – الخطر بحدة في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي، وتعد ليبيا المثال الأبرز لهذه الحالة، وبدرجة أقل

مصر التي تشهد موجات احتجاجية وأعمالا إرهابية متصاعدة منذ الإطاحة بالرئيس المنتخب محمد مرسي.

فمثلاً تشير إحصائية في مجلة الأمن الدولي - التي تصدر عن جامعة هارفارد - إلى أنه في حالة نجاح أية مقاومة مسلحة في إسقاط نظام سلطوي - كحالة ليبيا - يصبح احتمال تدهور الوضع نحو حرب أهلية نسبة 43%، أي أنه فيما يقرب من نصف الحالات التي سقطت فيها أنظمة سلطوية بالسلاح، تحول الوضع السياسي فيها إلى حرب أهلية بعد النجاح، بينما ينخفض هذا الاحتمال إلى نسبة 28% إذا كان التغيير قد تم عبر مقاومة سلمية مدنية.

وتشير دراسة أخرى إلى أن احتمالات التحول الديمقراطي بعد إسقاط نظام سلطوي عبر مقاومة مسلحة بنسبة 3% فقط، فيما تزيد هذه النسبة إلى 51% إذا كانت المقاومة مدنية سلمية. وليبيا بالطبع قد لا تكون ضمن الـ 3% الناجية من ويلات الحرب الأهلية، وهي الدولة التي تعرف استقطاباً قبلياً وجهوياً حاداً،[19] هذا فضلا عن التنافس الشديد بين النخبة السياسية والعسكرية فيها واحتمال عودة هذه الأخيرة إلى السلطة.[20]

إن سيناريو عودة النخبة العسكرية إلى السلطة تحقق فعلاً في الحالة المصرية. فالشرعية التاريخية التي تتمتع بها المؤسسة العسكرية هناك - ثورة 1952، وجولات الحروب العربية الإسرائيلية، مضافة إليها الشرعية الحالية المتمثلة في حماية الثورة المصرية -، شجعت المؤسسة العسكرية فيها بالعودة للحكم لتفادي سيناريو الحرب الأهلية في مصر، لا سيما في ظل التوترات السياسية والأمنية الداخلية بسبب عدم

---

(19) يوسف محمد العواني: ليبيا بعد القذافي .. الديناميات المتفاعلة والمستقبل السياسي، المستقبل العربي، العدد 395، يناير 2012، ص12 وما يليها.

(20) محمد عاشور: الدولة الفاشلة في ليبيا، ملحق: تحولات إستراتيجية على خريطة السياسة الدولية، السياسة الدولية، العدد 185، يوليو 2011، ص201 وما يليها. وانظر أيضاً، خالد حنفي علي: الصناديق المغلقة: مداخل تفسير الصراعات الداخلية في دول الربيع العربي، ملحق: تحولات إستراتيجية، السياسة الدولية، العدد 190، أكتوبر 2012، ص6.

اتفاق الفرقاء السياسيين المصريين على معالم النظام الجديد، وفشل تجربة الحكم المدني في تحسين الوضع الاقتصادي أو على الأقل التخفيف من تأثيراته السلبية لا سيما على الطبقتين الشعبية والمتوسطة، هذا فضلاً عن تكاثر مظاهر عدم احترام القانون ومحاصرة مؤسسات الدولة، وهو ما يهدد بتحقق سيناريو الدولة الفاشلة فيها.[21]

وإن كان البعض يعتقد بأن احتمال عودة الحكم العسكري في الدولتين يبقى احتمالاً ضعيفاً، وذلك بسبب التوجه الدولي الحالي الداعم لتجارب الانتقال الديمقراطي في المنطقة، إلا أن هناك سيناريو آخر قد يلوح في الأفق، وهو سيناريو "المنطقة الرمادية" ومفاده أن تبقى هذه الدول في "منزلة بين المنزلتين" لا هي ديمقراطية حرة ولا هي ديكتاتورية مطلقة بالمعنى المعروف، وإنما تظل في فترة انتقالية مؤبدة، قد تساهم بتفاقم الفساد، وضعف مؤسسات الدولة، وانعدام الأمن، وازدياد شعبية أسطورة المستبد العادل، وتبدأ عملية التراجع إلى الوراء. وفي هذا الإطار تشير دراسة لمعهد كارنيجي في واشنطن إلى أن من بين 100 دولة صُنفت على أنها في مرحلة انتقالية ما بين عامي 1970 و 2000 تحول 20 دولة منها فقط إلى ديمقراطيات حرة، و 5 منها تراجعت إلى ديكتاتوريات قمعية، بينما ظلت الأغلبية أي 75% في المنطقة الرمادية.[22]

إن السيناريوهات المشار إليها ستتأثر – في اعتقادنا – بقوة – سلباً أو إيجاباً – بالدور المغربي في دول الجوار، ذلك أن نجاح المغرب في التحول لدولة ديمقراطية سيعطي دفعة قوية لعملية التحول الديمقراطي السلس والآمن في دول الجوار، ويساعد على ضمان عدم العودة إلى الوضعية السابقة. وفي حالة تدهور الموقف في هذه الدول

---

[21] انظر، مصر إلى أين؟ في مفترق ثلاث طرق، المستقبل العربي، العدد 404، أكتوبر 2012، ص9 وما يليها. وانظر، حسن سلامة: السياسة: ثلاثة سيناريوهات لمستقبل الدولة في مصر، ملحق: تحولات إستراتيجية، السياسة الدولية، العدد 187، يناير 2012، ص9-10.

[22] المرجع السابق نفسه.

في اتجاه الحرب الأهلية فإن ذلك سيقود إلى سيناريو آخر أعنف وأخطر، هو "سيناريو التفكيك أو التقسيم" وظهور كيانات مستقلة، وهو ما يشكل خطراً على الأمن الإقليمي للمنطقة بما في ذلك الأمن القومي المغربي.

خطر التقسيم وظهور كيانات مستقلة

هناك معطيات جديدة فرضتها المتغيرات الأخيرة في المنطقة قد تلقي بظلالها على المغرب وجواره الأفريقي المليء بالظواهر الصراعية. وهي المعطيات التي تنذر بحدوث تحولات جيو سياسية عميقة في المنطقة، حيث إسقاط أنظمة دكتاتورية وتقوية نفوذ التكوينات الإثنية والقبلية في مواجهة دولها، وزيادة قوة التنظيمات الدينية العابرة للحدود كالقاعدة وفروعها العديدة، التي نجحت في نسج علاقات تعاون عسكرية مع بعض الحركات الانفصالية الطامحة إلى إيجاد كيانات مستقلة خاصة بها.

إن هذه المعطيات الجديدة التي تصب مآلاتها في صالح "سيناريو الدويلة أو الكيانات المستقلة" أو حتى تنظيمات مسلحة متنفذة تسيطر على منطقة ما، مما ينذر بتحقيق "سيناريو التفكيك"، الذي قد يتخذ أشكالاً ودرجات مختلفة، مستغلاً حالة الهشاشة في بعض دول المنطقة التي تجد صعوبة بالغة في أداء الوظائف الأمنية والتنموية المنوطة بها، والعجز عن السيطرة على مجريات التفاعلات الداخلية.[23] تفرض هذه المعطيات تحديات في غاية الخطورة على أمن دول المنطقة بما فيها الأمن القومي المغربي ووحدته الترابية، ليس بسبب تحول المغرب إلى دولة فاشلة، وإنما بسبب حدوث تغيرات أمنية جديدة، أهمها انتشار وتدفق السلاح على الحدود الجنوبية للمغرب، وورود تقارير مغربية ودولية عن أن هناك ارتباطات عسكرية فعلية بدأت تلوح في الأفق بين جبهة البوليساريو الانفصالية وتنظيم القاعدة، يجد البعض مؤشراتها في محاولة البوليساريو الاستقواء بالسلاح القادم من ليبيا عبر "تنظيم القاعدة ببلاد

---

(23) خالد حنفي علي: الكيانات المستقلة على الحدود العربية الأفريقية، ملحق تحولات إستراتيجية على خريطة السياسة الدولية، السياسة الدولية، العدد 185، يوليو 2011، ص29 وما يليها.

المغرب الإسلامي" الذي ينشط بكثافة في الصحراء الجزائرية، وهو التلاقي الذي إذا توثقت علاقاته قد يقلب الموازين في المنطقة رأساً على عقب لا سيما وأن الاتجاه الانفصالي للبوليساريو قد يغري تنظيم القاعدة بمحاولة إيجاد منفذ لها إلى المحيط الأطلسي لتوسيع أنشطتها في خطف السفن التجارية، واحتجاز الرهائن، وتهديد طرق الملاحة البحرية في القارة.

وفي الحقيقة إن السيناريو المحتمل "للدويلة أو الكيانات المستقلة" لا يعني بالضرورة تحقق نظرية "برنار لويس" حول "التقسيم الناعم" على اعتبار أن الدول أقل تجانساً، وأنه يمكن تقسيمها إلى كيانات مجتمعية دينية وطائفية وإثنية وقبلية، وإنما هناك دائماً شروط مجتمعية ومتغيرات واقعية إذا تحققت تحول السيناريو من الفرضية إلى الظهور والنضج ثم التحقق على أرض الواقع، حتى ولو استغرق ذلك عقوداً، ولنا في حالة السودان خير دليل على ذلك، حيث انقسم هذا البلد إلى دولتين، وربما في وقت لاحق إلى ثلاث دول، إذا ما حذا إقليم دارفور حذو الجنوب.

إن هذه الردة للتكوينات العرقية والقبلية باتجاه كيانات سياسية أخرى غير الدولة، والذي ينذر بنهاية ما يسمى "بالجغرافية السياسية للدولة" حسب أطروحة "برتراند بادي" أحد منظري العلاقات الدولية، وذلك بفعل تفجر الهويات المحلية في العديد من المناطق يهدد بتنامي العامل الخارجي، مما يولد مخاوف لدى دول المنطقة من أن ذلك قد يمهد للتدخل في أي شأن أفريقي مستقبلاً، تحت مسميات عدة لتحقيق المصالح الغربية، خاصة ما يتعلق بخطوط النفط والغاز الممتد من ليبيا إلى تشاد، ثم الكاميرون ونيجيريا، أو بدعوى احتواء التنظيمات الإرهابية في المنطقة، وهو ما بدأ بالتحقق فعلاً في أزمتي ليبيا ومالي. لكن الشيء المؤكد هو أن هذا المسعى لتخطي "الجغرافية السياسية للدولة" يصطدم بممانعات وطنية تتعلق بإنتاج الدول القائمة بما فيها المغرب لأنظمة حكم إصلاحية عادلة وديمقراطية تستوعب تعددية المجتمعات وهوياتها المختلفة، بما يوجد عدوى إيجابية في إصلاح النظم السياسية في باقي دول الجوار الأفريقي.

خاتمـــة

نخلص في ختام هذه الدراسة إلى أن هنالك جملة من المصالح الحيوية والأهداف المحورية التي تسعى أية سياسة خارجية، بما فيها السياسة الخارجية المغربية، إلى تحقيقها وحمايتها، ولا سيما تلك التي يساوي تحقيقها وحمايتها وجود الدولة، كالتنمية الاقتصادية وحماية الأمن القومي والوحدة الترابية. ولهذا ينبغي على صناع السياسة الخارجية المغربية، نظراً للأهمية المطلقة والقصوى لهذه المصالح والأهداف توظيف كافة الإمكانات والوسائل لتحقيقها والحفاظ عليها، والالتزام الجدي بحمايتها والدفاع عنها، لا سيما وأن ذلك يتم في بيئة هي بطبيعتها غير يقينية وضاغطة تعرف سيولة غير مسبوقة من التطورات والأحداث يصعب ضبط تفاعلاتهما والتحكم فيها. كما تشهد حركة نشيطة وتنافساً شرساً بين فاعلين محليين وإقليميين ودوليين قاسمهم المشترك الدفاع عن ذات المصالح والطموح لتحقيق نفس الأهداف.

وعليه، فإن أي خطإ في الفهم السليم والتقييم الموضوعي لهذه المعطيات، أو أي تقاعس عن الاستجابة السريعة والتفاعل البناء مع هذه المتغيرات، سواء الإيجابية أو السلبية ستكون له نتائج وخيمة، وتأثيرات سلبية على مصالح المغرب الإستراتيجية ومكانته الإقليمية والقارية والدولية، ومن ثم فإن نقطة البدء الأولى في عملية التعاطي الإيجابي مع هذه المتغيرات تبدأ بالقراءة العقلانية والرشيدة لأبعادها وآفاقها بما يمكن من تعظيم الفرص والحوافز والمكاسب التي تختزنها وتقليل وتخفيض منسوب التحديات والضغوطات التي تفرضها، وهو الأمر الذي لن يتحقق في اعتقادنا إلا عبر تبني دبلوماسية نشيطة وفاعلة تجاه مختلف دوائر الحركة الخارجية المتاحة، أي دبلوماسية تقوم على المبادرة بالفعل ولا تقف عند رد الفعل.